

قراءة فى الأهمية الاقتصادية لوسائل الدفع الإلكتروني- التجربة الماليزية نموذجاً-

إعداد:

د. أبوبكر سالم*.

أ. قاجة آمنة*.

المركز الجامعي ميله + جامعة ورقلة.

الملخص:

تم التطرق من خلال هذه الورقة البحثية إلى مختلف الجوانب المتعلقة بوسائل الدفع الإلكترونية، من مبررات اللجوء إلى استخدامها والتي يعتبر استخدام الانترنت في كل المجالات أهمها، بالإضافة إلى ذكر مختلف أنواعها من بطاقات بنكية ونقود الكترونية وشيكات الكترونية وغيرها، وتحقق هذه الوسائل مجموعة من المزايا من تحقيق الأمان لحاملها والسرعة في تحويل الأموال وغيرها كما أنها تمكن البنك من تتبع العمليات بسهولة وتزيد من شفافية الاقتصاد باعتبار أن النقود تبقى داخل الجهاز المصرفي، وقد ركزت الدراسة على عرض تجربة ماليزيا في مجال استخدام وسائل الدفع الإلكترونية ومساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي.

وقد خلصت النتائج إلى انه رغم أن ماليزيا من الدول التي تشجع استخدام وسائل الدفع الإلكترونية إلا أن هذه الأخيرة تعتبر محدودة الأنواع إذ تتمثل في أربعة أنواع فقط: بطاقات الائتمان، الشحن، بطاقة الخصم والنقود الإلكترونية، وهذا ما جعل مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي.

وأوصت الدراسة في النهاية بضرورة استعمال وسائل دفع الكترونية أخرى وفرض الرقابة عليها.

الكلمات المفتاحية: النقود الإلكترونية، البطاقات البنكية، الشيك الإلكتروني، نظام التحويلات المالية، الناتج المحلي الإجمالي.

مقدمة:

إن تبني تكنولوجيا الاتصال والمعلومات ساهم بشكل جذري في تغيير مفاهيم عدة واستحداث مفاهيم جديد مثل التجارة الإلكترونية والبنوك الإلكترونية إذ طغى الانترنت على طبيعة عملهم، ومن اجل ضمان القيام بمختلف أعمالهم بشكل فعال وسريع و امن استوجب تطوير أدوات الدفع وإطفاء الطابع الإلكتروني عليها، وبهذا ظهرت وسائل الدفع الإلكتروني التي تميزت عن سابقتها بالسرعة والتنظيم والأمان.

* أستاذ محاضر-أ- المركز الجامعي ميله - .bakeur87@yahoo.fr

* طالبة دكتوراه - أستاذة مؤقت - جامعة ورقلة - .aminakadja@gmail.com

نظراً للميزات الكبيرة التي تحتويها وسائل الدفع الإلكترونية فقد تبنتها العديد من الدول ومن بينها ماليزيا التي كان أول استخدام لوائل الدفع الإلكترونية لها حوالي سنة 1970، حيث سنت تشريعات تنظمها كما أنها حاولت الاستفادة منها حتى في رفع إجمالي الدخل الخام.

من خلال هذا الطرح نطرح الإشكالية التالية:

ما هو واقع وسائل الدفع في ماليزيا؟ وما هي مساهمتها في إجمالي الدخل الخام؟

من اجل معالجة هذه الإشكالية قمنا بتقسيم هذه الورقة البحثية إلى أربعة محاور وهي:

❖ المحور الأول: مدخل عام حول الدفع الإلكتروني

❖ المحور الثاني: أنواع وسائل الدفع الإلكتروني

❖ المحور الثالث: تقييم وسائل الدفع الإلكتروني

❖ المحور الرابع: واقع استعمال وسائل الدفع في ماليزيا.

المحور الأول: مدخل عام حول الدفع الإلكتروني

أدى التطور التكنولوجي إلى استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال في كل المجالات ومنها التجارة والصيرفة فأصبح الطابع الإلكتروني غالباً عليها مما توجب خلق وسائل دفع إلكترونية تتماشى مع طبيعة هذا التطور، ومن خلال هذا المحور سيتم التطرق إلى تعريف وسائل الدفع الإلكترونية وخصائصها.

أولاً تعريف الدفع الإلكتروني: تعددت التعاريف المقدمة لوسائل الدفع الإلكتروني ومنها:

- وسائل الدفع الإلكترونية هي "الوسيلة التي تمكن صاحبها من القيام بعمليات الدفع المباشر عن بعد عبر الشبكات العمومية للاتصالات"¹.

- "تعتبر الدفع كل الأدوات التي تمكن كل شخص من تحويل الأموال مهما يكن السن أو الأسلوب التقني المستعمل"².

- الدفع الإلكتروني هو المال أو العملة التي تتبادل بصفة إلكترونية، يتضمن ذلك حوالات الأموال الإلكترونية والدفع المباشر ويسمى أيضاً النقود الإلكترونية.³

من مجمل التعاريف السابقة يمكن تعريف الدفع الإلكتروني: انه العملية التقنية التي تضمن تحويل الأموال عن طريق الوسائط الإلكترونية.

ثانيا: خصائص الدفع الإلكتروني:

يتسم الدفع الإلكتروني بمجموعة من الخصائص تتمثل أساس في:⁴

- 1- يتسم الدفع الإلكتروني بالطبيعة الدولية، أي أنه وسيلة مقبولة في جميع الدول، حيث يتم استخدامه لتسوية الحساب في المعاملات التي تتم عبر فضاء إلكتروني بين المستخدمين في كل أنحاء العالم.
 - 2- يتم الدفع باستخدام النقود الإلكترونية وهي وحدات نقدية عادية كل ما هناك أنها محفوظة بشكل إلكتروني ويتم الوفاء بها إلكترونيا.
- هذا بالإضافة إلى⁵:

- 3- يستخدم الدفع الإلكتروني لتسوية المعاملات الإلكترونية والعقود التي تبرم عبر الإنترنت ما بين أطراف متبايعين في المكان حيث يتم السداد عبر شبكة الإنترنت من خلال تبادل المعلومة اللازمة لإعطاء أمر الدفع وفقا لمعطيات إلكترونية تعرضها الشبكة لتسمح بالاتصال المباشر ما بين طرفي العقد.
- 4- إن وجود نظام سداد إلكتروني لتسوية المعاملات التي تتم عبر شبكة الإنترنت يستلزم نظام مصر في معد لإتمام عملية السداد وتسهيلها، إذ أن توافر سلطات تقو ك بإدارة العمليات المبرمة عن بعد والتي من شأنها أن توفر الثقة المتبادلة لدى المتعاملين بهذه الوسائل.

ثالثا أسباب اللجوء إلى الدفع الإلكتروني

هناك العديد من العوامل التي أدت إلى تطور وسائل الدفع وتحولها من الشكل التقليدي إلى أشكال أخرى تؤدي نفس الوظيفة لكن بطرق مختلفة أكثر تطورا ومن أهم هذه العوامل⁶:

1- تراجع فعالية وسائل الدفع التقليدية:

بالرغم من أن ظهور وسائل الدفع التقليدية خلق درجة كبيرة من الأمان والطمأنينة لمستخدميها، إلا أن لها مشاكل كثيرة منها:

- انعدام الملائمة بين الطرفين؛
- عدم إجراء المدفوعات في الوقت الحقيقي؛
- انعدام الأمان؛
- الشيكات بدون رصيد.

2- استخدام شبكة الإنترنت في المجال المصرفي: لقد كان للتطور التكنولوجي في مجال الاتصالات الفضل في حدوث ثورة في المعاملات المصرفية، من خلال شبكة الإنترنت كما ظهرت أيضا شركات توفر خدمة الإنترنت حيث تزود الأشخاص بخدمة الإنترنت عبر شبكة الاتصال الهاتفي، وهو ما يساعد البنوك لعرض خدماتها، حيث

يمكن للعميل القيام بأعمالها دون حاجة لتعامل الموظفين وضياع الوقت في الانتظار، فأصبح بإمكانه أن يراجع حساباته ويفحصها ويسدد الفواتير الخاصة به في أي وقت ودون قيود.

3-التوجه نحو التجارة الإلكترونية: تقوم التجارة الإلكترونية على أربعة عناصر: بائعون، مشتركون، شبكة الإنترنت ورسائل الدفع الإلكترونية الأمر الذي استدعى إلى استحداث وسائل دفع تكون ملائمة لطبيعة ومتطلبات التجارة الإلكترونية.

رابعا أهمية الدفع الإلكتروني

للدفع الإلكتروني أهمية بالغة تتمثل في:

- تحسين الأداء المالي للبنوك
- البساطة والسهولة في التعامل بهذا النوع من الدفع
- تسهيل الرقابة عليها من قبل البنوك والمؤسسات.
- انخفاض التكاليف.
- زيادة درجة الأمن.
- تشكل بعض أنواعها قروضا غير مباشرة مما يسهل عملية الإقراض للبنوك بالإضافة إلى تسهيل الرقابة عليها.

المحور الثاني: أنواع وسائل الدفع الإلكتروني

تتعدد أنواع وسائل الدفع الإلكتروني ويمكن إدراجها في:

أولا النقود الإلكترونية: تعتبر النقود الإلكترونية من بين أهم وسائل الدفع الإلكتروني وقد حظت بمجموعة من التعاريف، كما ان لها مجموعة من الأنواع

أولا تعريف النقود الإلكترونية

" قيمة نقدية مخزنة على وسيلة إلكترونية مدفوعة مقدما وغير مرتبطة بحساب بنكي وتحظى بقبول واسع من غير من قام بإصدارها وتستعمل كأداة للدفع لتحقيق أغراض مختلفة"⁷

ويعرفها صندوق النقد الدولي على أنها " قيمة نقدية في شكل وحدات ائتمانية مخزنة في شكل إلكتروني أو في ذاكرة إلكترونية لصالح المستهلك "⁸.

ثالثاً: أنواع النقود الإلكترونية.

ويوجد عدة أنواع من النقود الإلكترونية وهي:

1- من حيث الرقابة: وهي على نوعين:⁹

- النقود الإلكترونية المحددة: ويتميز هذا النوع من النقود إمكانية التعرف على الشخص الذي قام بسحب النقود من المصرف شأنها في ذلك شأن بطاقة الائتمان في عملية متابعة السحب وحركته من خلال نظام الكتروني من البداية حتى النهاية.

- النقود الإلكترونية غير اسمية (مغفلة الهوية): هذا النوع من النقود يتم التعامل به دون معرفة هوية المتعامل فهي كالأوراق النقدية في التعامل وليس لها علاقة بمن يتعامل بها ولا يمكن التعرف على هوية مستخدميها سواء انتقلت منهم أو إليهم.

2- من حيث التعامل:¹⁰ تنقسم إلى:

- نقود إلكترونية عن طريق الشبكة: وتسمى نقوداً رقمية حيث يتم دفع مقابلها للمصرف واستلام قطع مغطاة. يشترط لمستخدمي هذا الأسلوب الاتصال الكترونياً بالمصدر للتأكد.

- نقود إلكترونية خارج الشبكة: لا يتم الرجوع فيها للمصدر بل تعتمد على البطاقة التي تتضمن مؤشراً لقيمة المتبقية بعد كل تعامل نقدي وتعتبر قليلة الأمان.

من خلال التعاريف المقدمة وتوضيح أنواع النقود الإلكترونية وجدنا أنها تحظى بالعديد من الخصائص تم إدراجها في النقاط التالية:¹¹

- النقود الإلكترونية هي قيم مخزنة الكترونياً: فالنقود الإلكترونية عبارة عن بيانات توضع على الوسائل الإلكترونية وتتخذ شكل بطاقة بلاستيكية أو توضع على ذاكرة الكمبيوتر الشخصي؛

- النقود الإلكترونية غير متجانسة لان كل مصدر هو الذي يقوم بإصدار نقود الكترونية قد تختلف من ناحية القيمة ومن حيث نوع وعدد السلع والخدمات المرجو الحصول عليها عن طريق هذه النقود؛

- النقود الإلكترونية مقبولة على نطاق واسع محلياً ودولياً لدى الأفراد والشركات والتجار والمصارف؛

- سهولة استخدامها في التعامل مقارنة مع الوسائل الأخرى للدفع فهذه السهولة هي التي تشجع المستهلك على استخدامها؛

- النقود الإلكترونية هي رمز يعبر عن القيمة وليس القيمة في حد ذاتها، لذا فهي أداة للتبادل وليس للدفع إذ أنها مجرد تمثيل لوعده المصدر بالدفع؛¹²

النقود الإلكترونية ثلاثية التعامل إذ أن المشتري لا يتخلى عنها بصفة نهائية للبائع وأنها مجرد وساطة من خلالها يحصل على النقود وأطراف هذا التعامل هي البائع المشتري المصرف.¹³

ثانياً محفظة النقود الإلكترونية

1- تعريف المحفظة الإلكترونية

هي وسيلة دفع افتراضية تستخدم فى سداد المبالغ قليلة القيمة بشكل مباشر أو غير مباشر أى أنها عبارة عن وحدات رقمية إلكترونية يتم انتقالها بطريقة معينة من حساب شخص إلى شخص آخر، ويتم الوفاء بها بطريقتين الأولى تخزن فيها الوحدات الإلكترونية على القرص الصلب بالكمبيوتر الشخصي للعميل من خلال برنامج تسلمه إليه الشركة مصدرة هذه اللوحات بواسطة البنك، وثانيهما أن تخزن النقود الإلكترونية فى ذاكرة كمبيوتر صغير مثبت على بطاقة يحملها المستهلك بحيث يستخدمها فى الوفاء عن طريق هذه البطاقة¹⁴

2- أهمية المحفظة الإلكترونية

وللمحفظة الإلكترونية أهمية بالغة من حيث:¹⁵

- توفير مكان تخزين آمن بالنسبة إلى بيانات بطاقة الائتمان والنقد الإلكتروني؛
- إن مهمة المحافظ الإلكترونية الأساسية هي جعل السوق أكثر كفاءة؛
- إن المحافظ الإلكترونية يمكنها أن تخدم أصحابها من حيث تتبع المشتريات، ومسك دفاتر لعادات الشراء للمستهلك واقتراح ما قد يجده المستهلك منخفض السعر بالنسبة إلى صنف يشتريه بانتظام؛
- حل مشكلة الدخول المتكرر على معلومات الشحن والسداد ومسك النماذج فى كل مرة يقوم فيها المستهلك بالشراء.

ثالثاً: الشيك الإلكتروني

1. مفهوم الشيك الإلكتروني:

يعرف الشيك الإلكتروني على أنه " وثيقة إلكترونية تتضمن العديد من البيانات تتمثل فى رقم الشيك، إسم الدافع، رقم حساب الدافع وإسم البنك، إسم المستفيد (Payée)، القيمة التى ستدفع، وحدة العملة المستعملة، تاريخ الصلاحية، التوقيع الإلكتروني للدافع والتظهير الإلكتروني للشيك.¹⁶

كما يعرف الشيك الإلكتروني " هو رسالة إلكترونية موثقة ومؤمنة يرسلها مصدر الشيك إلى مستلم الشيك (حامله) عبر الأنترنت ويحتفظ بحساب مصرفي ليعتمده ويقدمه للبنك الذى يعمل على الأنترنت ليقوم البنك بتحويل قيمة الشيك إلى حساب حامل الشيك وبعد ذلك يقوم بإلغاء الشيك وإعادته إلكترونياً إلى مستلم الشيك (حامله).¹⁷

وفى تعريف آخر للشيك الإلكتروني " هو وثيقة إلكترونية تحمل التزاماً قانونياً هو ذات الالتزام فى الشيكات الورقية، ويحمل نفس البيانات الأساسية ولكن يكتب بطريقة إلكترونية كالحاسب أو المساعد الرقمي الشخصي (PDA) أو المحمول، ويتم التوقيع إلكترونياً".¹⁸

2. إجراءات استخدام الشيك الإلكتروني:

تتمثل إجراءات استخدام الشيك الإلكتروني فيما يلي:¹⁹

عندما يقوم المشتري بدفع قيمة مشترياته فإنه يقوم بتحرير شيك إلكتروني بقيمة ما تم شراؤه لصالح البائع ويوقعه بنموذج توقيعه الإلكتروني ويرسله عبر البريد الإلكتروني إلى البائع الذي يقوم بدوره بالتوقيع على نفس الشيك بنموذج توقيعه الإلكتروني ثم يعيد البائع إرساله إلى البنك المشترك عن طريق البريد الإلكتروني والذي يقوم بدوره بالتحقق من التوقيعات الإلكترونية وبصماتها بما هو مخزن لديه من توقيعات إلكترونية لكل من البائع والمشتري، وفي حالة تأكده من صحة التوقيعات يقوم البنك بتحويل المبلغ من الحساب الجاري للمشتري إلى الحساب الجاري للبائع.

رابعا: نظام التحويلات المالية الإلكترونية Electronic Funds Transfer - EFT:

1. مفهوم نظام التحويلات المالية الإلكترونية:

بعد أن كانت البنوك تقوم بعملية التحويل بناء على أمر مكتوب وموقع من العميل أصبح بالإمكان إعطاء الأمر بشكل إلكتروني نظرا لظهور أنظمة آمنة لاستخدامه.²⁰

ويعرف نظام التحويلات المالية الإلكترونية على أنه " النظام الذي يتيح بطريقة إلكترونية آمنة نقل التحويلات المالية أو الدفعات المالية من حساب بنكي إلى حساب آخر، إضافة إلى نقل المعلومات المتعلقة بهذه التحويلات".

وفي تعريف آخر لنظام التحويلات المالية الإلكترونية " هي عملية يتم بموجبها نقل مبلغ معين من حساب إلى آخر عن طريق تقييده في الجانب المدين للأمر والجانب الدائن للمستفيد سواء تم التحويل بين حسابين مختلفين في نفس البنك أم في بنكين مختلفين".²¹

2. إجراءات عملية التحويل المالي الإلكتروني:

إن عملية التحويل تنفذ بتوقيع العميل نموذجاً معتمداً لصالح الجهة المستفيدة، ويمكن هذا النموذج من اقتطاع القيمة المحددة من حساب العميل وفق ترتيب زمني (يومياً، أسبوعياً، شهرياً) ويختلف نموذج التحويل الإلكتروني عن الشيك في صلاحية تسري لأكثر من عملية تحويل واحدة، وعادة ما يتعامل البنك والعميل مع وسطاء وظيفتهم بتوفير البرمجيات اللازمة للتحويلات، وإتمام عملية التحويل المالي الإلكتروني نميز حالتين:²²

- وجود وسيط: يقوم العميل ببناء وإرسال التحويل المالي عن طريق المودم إلى الوسيط ويدون هذا الأخير ويجمع التحويلات المالية ويرسلها إلى المقاصة المالية الآلية التي ترسل نموذج التحويل المالي الإلكتروني إلى بنك العميل، ويقارن بنك العميل التحويل المالي برصيد العميل، وفي حال عدم تغطية الرصيد لقيمة التحويل يتم إرسال إشعار بعدم كفاية الرصيد إلى الوسيط ليقوم بدوره بإعادة إرسال الإشعار إلى العميل، أما إذا كان الرصيد كافياً لتغطية

قيمة التحويل المالي فعندها يتم اقتطاع قيمة التحويل منه وتحويلها إلى حساب المستفيد (البنك أو التاجر) في وقت السداد المحدد بالنموذج.

- عدم وجود وسيط: وفي حالة تنفيذ التحويلات المالية الإلكترونية دون المرور بوسيط، يستلزم على التاجر أن يملك البرمجيات الخاصة التي تسمح بإجراء هذه العملية، حيث تكون هذه البرمجيات مؤمنة بكلمة مرور خاصة بالتاجر، وعندها يقوم العميل باعتماد نموذج الدفع مرفقاً بشيك مصدق لصالح التاجر، ثم يقوم التاجر بإرسال الاعتماد إلى دار المقاصة الآلية التي بدورها ترسل الاعتماد إلى البنك لاقتطاع المبلغ من حساب العميل في الوقت المحدد، وتحويله إلى حساب التاجر، وعندها لا حاجة للتحقق من كفاية رصيد العميل لأن الشيك المصدق يضمن ذلك.

3. منافع نظام التحويلات المالية الإلكترونية:

لنظام التحويلات المالية الإلكترونية عدة منافع نذكرها في:²³

- تنظيم الدفعات (On-time Payments): يكفل الاتفاق على وقت اقتطاع وتسديد قيمة التحويلات المالية وتنظيم عملية الدفع دون أي ريبه في إمكانية السداد في الوقت.
- تيسير العمل (Convenient): ألغت عملية المقاصة الآلية حاجة العميل والتاجر إلى زيارة لإيداع قيمة التحويلات المالية، مما يعني تيسير الأمر ورفع فعالية نظام العمل.
- السلامة والأمن (Safety Security): ألغت المقاصة الآلية والتحويلات المالية الإلكترونية الخوف من سرقة الشيكات الورقية، والحاجة إلى تناقل الأموال السائلة.
- تحسين التدفق النقدي (Improve Cash-Flow): رفع إنجاز التحويلات المالية إلكترونياً موثوقية التدفق النقدي وسرعة تناقل النقد.

خامساً البطاقات البنكية:

1- تعريف البطاقات البنكية: ظهرت النقود البلاستيكية مع بداية القرن العشرين في الولايات المتحدة الأمريكية، وقد كانت المتاجر الكبرى والفنادق وشركات البترول هي أول من أصدر هذه البطاقات، وقد كان هدفها ضمان إخلاص عملائها باستمرار تعاملهم معها عن طريق منحهم تسهيلات في السداد من خلال تلك البطاقات التي تصدرها.²⁴

ويمكن تعريف البطاقات البنكية بأنها "البطاقات البلاستيكية والمغناطيسية التي تصدرها البنوك لعملائها للتعامل بها كالكارت الشخصي أو الفيزا (VISA)، والماستر كارد بدلاً من حمل النقود التي تتعرض للسرقة والتلف".²⁵

2- أنواع البطاقات البنكية: هناك أنواع عدة من البطاقات البنكية منها:

أ. **بطاقة الدفع:** وتعتمد فى الأساس على توافر رصيد فعلي لصاحب البطاقة لدى البنك أو المؤسسة مصدر البطاقة فى شكل حساب جاري يتم خصم مدفوعات صاحب البطاقة من هذا الحساب الجاري ولا يوجد أي ائتمان ممنوح لصاحب البطاقة وتعتمد قدرته على الدفع فقط على مدى تغطية رصيد حسابه الجاري للمدفوعات ومن الممكن أن يتم تمويل هذا الحساب الجاري من بطاقة الدفع الائتمانية بتحويل الأموال من البطاقة الائتمانية إلى الحساب الجاري، ومن مميزات هذا النوع من البطاقات هو توفير وقت وجهد العملاء وارتفاع عوائد البنوك المصدر لها.²⁶

ب. **بطاقة الخصم أو الدفع الشهري أو القيد الآجل charge card:** إصدار مثل هذه البطاقات لا يتطلب من حاملها الدفع المسبق للبنك المصدر فى صورة حساب جاري كما فى النوع السابق (بطاقة الدفع)، وإنما تتم لحسابه معه شهرياً (أي أن فترة الائتمان لهذه البطاقة لا تتجاوز شهراً)، عن طريق إرسال البنك كشف حساب لحامل البطاقة يتضمن المبالغ المستحقة عليه نتيجة مشترياته من السلع والخدمات، وكذلك مسحوباته النقدية من آلات الصرف أو البنوك على أن يكون ذلك فى حدود الحد الأقصى للبطاقة، وتتضمن اتفاقية الإصدار بأنه إذا تأخر حامل البطاقة عن السداد خلال فترة محددة فإن البنك يحمله فوائد معينة.²⁷

ت. **بطاقة الائتمان crédit carte:** وهي البطاقات التي تصدرها المصارف فى حدود مبالغ معينة تمكن حاملها من الشراء الفوري لاحتياجاته مع دفع آجل لقيمتها، على أن يقوم بتسديد قيمة المشتريات إلى البنك خلال 25 يوم من تاريخ استلامه لفاتورة الشراء ولا يدفع الزبون أي فوائد للبنك على هذه الخدمة إذا سدد خلال الفترة، إلا أنه يتحمل فوائد مقدارها 15% على الرصيد المتبقي بدون سداد، أما البنك فإنه يتقاضى من الزبون عمولة من 3% إلى 5% من قيمة الفاتورة.²⁸

المحور الثالث: تقييم وسائل الدفع الإلكترونية:

ويتم تقييمها من خلال معرفة مزايا وعيوب وسائل الدفع الإلكترونية.

أولاً مزايا وسائل الدفع الإلكترونية: تحقق وسائل الدفع الإلكترونية عدة مزايا تتمثل فى:

➤ بالنسبة لحاملها: سهولة ويسر الاستخدام بالنسبة لحاملها، وتمتعها بأمان كبير مقارنة بالنقود الورقية، كما يؤدي استخدامها إلى تقليل الفواتير والإيصالات الورقية المختلفة بالإضافة إلى فرصة الحصول على القروض من البنك أو الشركة المصدر، هذا كما أن حاملها يمكنه أن يتم صفقة فورية عبر الهاتف بمجرد ذكر البطاقة، وإعطاء حق استخدام بطاقة ائتمانية مثلاً لشخص آخر.²⁹

➤ بالنسبة للتاجر: ليس هناك أكثر أماناً وأقوى ضماناً لحقوق البائع من البطاقات البنكية ووسائل الدفع بصفة عامة، ذلك أن الشركة المصدر لها تضمن وصول حقوق البائعين إضافة إلى زيادة المبيعات إلى جانب أنها أزاحت عبئاً على البائعين المتمثل فى متابعة ديون الزبائن حيث أصبح يقع على عائق البنوك والشركات المصدر.³⁰

➤ بالنسبة لمصدرها: حيث تعتبر الفوائد والرسوم والغرامات من الأرباح التي تحققها المصارف والمؤسسات المالية.³¹

➤ بالنسبة للمجتمع: تعتبر وسائل الدفع الإلكترونية استثمار للشركات التي تصدرها وبالتالي يمكن للدولة التي تحتضن هذه الشركات أن تقاسمها الأرباح، بالإضافة إلى تخفيض نفقات البنك المركزي في طباعة النقود الورقية، كما أن الشركات المصدرة تكون بذلك قد اقتسمت مع البنك المركزي مسؤولية حماية النقود من التزوير.³²

ثانياً: عيوب وسائل الدفع الإلكترونية

بالرغم من المزايا العديدة التي جاءت بها وسائل الدفع الإلكترونية إلا أنها أيضاً أضافت مخاطر للمتعاملين بها تتمثل في:³³

➤ بالنسبة لحاملها: من المخاطر الناجمة عن استخدام هذه الوسائل زيادة الاقتراض والإنفاق بما يتجاوز القدرة المالية، وعدم سداد حامل البطاقة قيمتها في الوقت المحدد يترتب عنه وضع اسمه في القائمة السوداء.
➤ بالنسبة للتاجر: إن مجرد الحدوث بعض المخالفات من جانبه أو عدم التزامه بالشروط يجعل البنك يلغي التعامل معه ويضع اسمه في القائمة السوداء وهو ما يفى تكبد التاجر صعوبات جمة في نشاطه التجاري.
➤ بالنسبة لمصدرها: أهم خطر يواجه مصدرها هو مدى سداد حاملي البطاقات للديون المشتقة عليهم وكذلك تحمل البنك المصدر نفقات ضياعها .

المحور الرابع: واقع وسائل الدفع في ماليزيا

من خلال هذا المحور سنتطرق إلى التنظيمات القانونية للمعاملات الإلكترونية في ماليزيا، تطور الدفع الإلكتروني وواقعه في ماليزيا بالإضافة إلى مساهمته في إجمالي الدخل.

أولاً: التنظيمات القانونية للمعاملات الإلكترونية.

في سنة 2006 تم سن القوانين المنظمة للتجارة الإلكترونية وكل ما يتعلق بها من قبل الحكومة الماليزية، وقد خص في جزئه الثالث الشروط الواجب توفرها في وسائل الدفع الإلكترونية والتي تمثلت في:³⁴

الكتابة: إذ يتوجب أن تكون كل المعلومات مكتوبة لتتخذ حجيتها عند الحاجة.

التوقيع: يشترط القانون وجود توقيع الكتروني على الوثيقة الخاصة بوسيلة الدفع الإلكتروني، وهذا التوقيع يحمل صفة الرقمية أيضاً.

الختم: وهو ختم الخاص بالجهة المصدرة لوسيلة الدفع كالبنك مثلاً.

ثانياً: تطور الدفع الإلكتروني فى ماليزيا

خلال الفترة الماضية تطورت أنظمة الدفع فى ماليزيا لتشكّل تقدماً محرزاً فى صناعة الدفع، وقد مر هذا التطور بمجموعة من المراحل ندرجها فى:

- ونشر أنظمة الدفع بواسطة بطاقة (بدأت فى وقت متأخر 1970)

تنفيذ شبكة أو أنظمة الدفع على شبكة الإنترنت (ابتداءً من أواخر 1990)

إطلاق نظام الدفع الإلكتروني IGB سنة 1997

إدخال أنظمة الدفع بواسطة الهاتف المحمول (فى منتصف 2000)

تم تعيين كل من النقود الإلكترونية وبطاقات الائتمان كوسائل دفع إلكترونية مقبولة وتخضع للتشريع القانوني سنة 2003

فى سنة 2007 استحوذت وسائل الدفع الإلكترونية على 81 بالمائة من مجمل وسائل الدفع.

ثالثاً: واقع وسائل الدفع الإلكترونية فى ماليزيا من 2010-2015

تعتبر ماليزيا من بين الدول التي تشجع استخدام أدوات الدفع الإلكتروني، وقد حدد البنك المركزي الماليزي وسائل الدفع المستخدمة فى ماليزيا بأربعة وسائل تتمثل فى بطاقة الائتمان، بطاقة الشحن، بطاقة الخصم والنقود الإلكترونية، وقد شهدت هذه الوسائل استخداماً ملحوظاً فى إجراء من 2010 إلى غاية 2014، وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم 1: حجم المعاملات بوسائل الدفع الإلكترونية فى ماليزيا 2010-2015 الحجم بالمليون.

2015	2014	2013	2012	2011	2010	وسائل الدفع
359.6	345.9	332.4	325.3	316.9	294.9	بطاقة الائتمان
4.2	4.4	4	4.1	3.9	4.7	بطاقة الشحن
90.1	68.8	49.4	36	25.1	18.3	بطاقة الخصم
1384.7	1175	1048	923	804.8	699.3	النقود الإلكترونية

SOURCE: BANK NEGARA MALAYSIA, FINANCIAL STABILITY AND PAYMENT SYSTEMS REPORT 2014 -2015

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ زيادة مستمرة فى حجم أغلبية وسائل الدفع من 2010 إلى غاية 2015 ويعود أكبر نصيب للمعاملات للنقود الإلكترونية مقارنة بباقي وسائل الدفع الأخرى، ومن خلال الجدول لاحظنا أيضاً:

- بالنسبة لبطاقات الائتمان فقد شهدت زيادة مستمرة خلال فترة الدراسة فبعداً قدرت قيمة المعاملات ب 294.9 سنة 2010 وصلت إلى 359.6 مليون معاملة سنة 2015، وتعود أكبر قيمة للزيادة للفترة بين 2010 و 2011 إذ قدرت ب 22 مليون عملية.

- أن بطاقات الشحن عرفت اقل عدد من المعاملات إذ لم تتجاوز 5 مليون معاملة في أي سنة من سنوات الدراسة، كما أنها تشهد تذبذبا نوعا ما إذ انخفضت سنة 2011 ب ما قيمته 0.8 مليون معاملة، لترتفع سنة 2012 ب 0.2 معاملة، في سنة 2014 بلغ عدد المعاملات أقصى عدد له خلال فترة الدراسة والذي قدر ب 4.4 مليون معاملة لينخفض ب 0.2 معاملة سنة 2015.

- عرفت بطاقات الخصم زيادات مستمرة خلال كل السنوات إذ بلغت أدنى عدد لها 18.3 سنة 2010 واستمرت في الزيادة إلى أن بلغت 90.1 مليون معاملة سنة 2015 ، أما أكبر زيادة فكانت سنة 2015 بزيادة قدرها 21.3 مليون عملية مقارنة بالسنة التي سبقتها.

- بالنسبة للنقود الإلكترونية فهي الأخرى شهدت ارتفاعا مستمرا خلال سنوات الدراسة بنسب متفاوتة وقد بلغت أكبر عدد للعمليات سنة 2015 إذ بلغت 1384.7 مليون معاملة ناما أكبر زيادة فكانت أيضا سنة 2015 إذ قدرت هذه الزيادة ب 209.7 مليون عملية.

رابعاً: مساهمة وسائل الدفع في تكوين الناتج المحلي الإجمالي الماليزيا 2010-2015

إن وسائل الدفع الإلكترونية تحقق دخلا مما يجعلها تساهم في الناتج المحلي الإجمالي والجدول الموالي يبين مساهمة كل وسيلة دفع في الناتج المحلي الإجمالي الماليزي خلال فترة الدراسة وهذا ما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم 2: مساهمة وسائل الدفع الإلكترونية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي % .

2015	2014	2013	2012	2011	2010	إجمالي الناتج المحلي
9.7	9.9	10.1	10	10	10	بطاقة الائتمان
0.8	0.8	0.7	0.7	0.6	0.6	بطاقة الشحن
1.7	1.4	1.2	0.9	0.7	0.6	بطاقة الخصم
0.5	0.5	0.5	0.5	0.4	0.3	النقود الإلكترونية

SOURCE: BANK NEGARA MALAYSIA, FINANCIAL STABILITY AND PAYMENT SYSTEMS REPORT 2014-2015

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن البطاقة الائتمان ساهمت بحوالي 10%/ في الناتج المحلي الإجمالي في أغلبية السنوات وأنها تحوز على أكبر مساهمة مقارنة بباقي الوسائل، في حين ساهمت بطاقات الشحن بنسبة 0.7% في المتوسط خلال نفس الفترة، أما بالنسبة لبطاقات الشحن فقد عرفت ارتفاعا مستمرا في مساهمتها إلا انه ضعيف نسبيا إذ قدرت أعلى نسبة له ب 1.7 % وذلك سنة 2015، أما اضعف مساهمة فكانت للنقود الإلكترونية إذ لم تتجاوز 1% في أي سنة من سنوات الدراسة وعرفت النسبة استقرارا من سنة 2012 إلى 2015 إذ قدرت ب 0.5% وهي أعلى نسبة.

خاتمة:

أدى التوسع في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال إلى تغيير طبيعة العمل في مجال التجارة والبنوك وهذا ما استوجب استحداث أدوات دفع الإلكترونية تتماشى مع هذا التغيير، وقد حققت هذه الوسائل العديد من

المزايا سواء للمتعاملين بها أو مصدرها ليس هذا فقط بل وللدولة أيضا إذ تساهم هذه الوسائل فى تحقيق دخل يعكس فى إجمالى الدخل تعتبر ماليزيا من بين الدول التي تعرف استخداما واسعا لوسائل الدفع الإلكتروني وشهدت مختلف وسائل الدفع زيادة مستمرة فى الاستعمال من 2010-2015، إلا أن مساهمتها ضعيفة فى حجم الناتج الخام كما أن القانون المنظم لها لا يحتوى على مواد تنظيمية ظاهرة لها.

ومن خلال ما سبق نقوم باقتراح التوصيات التالية:

- إعطاء تنظيم قانوني ينظم وسائل الدفع الإلكتروني.
- فرض الرقابة على وسائل الدفع الإلكتروني.
- العمل على تنوع وسائل الدفع الإلكتروني فى ماليزيا.

الإحالات والمراجع:

¹ صلاح إلياس، مستقبل وسائل الدفع التقليدية فى ظل وجود الوسائل الحديثة، الملتقى العلمى الدولى الرابع، عصرنة نظام الدفع فى البنوك الجزائرية وإشكالية اعتماد التجارة الإلكترونية فى الجزائر، عرض تجارب دولية، 26، 27 أبريل 2011، الجزائر، ص: 9.

² عمار لوصيف، إستراتيجيات نظام المدفوعات القرن الحادى والعشرين مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية - مذكرة نيل شهادة الماجستير فى العلوم الاقتصادية - جامعة منتورى قسنطينة - 2009 ص 43

³ الادارة العامة للمعلوماتية فلسطين، نظام الدفع الإلكتروني الحكومى، متاح على الموقع:

http://eapp.gov.ps/mainapp/templates/mtit_template

⁴ السعيد بريكة، فوزي شوق، تحديات وسائل الدفع الإلكتروني، دراسة استطلاعية من وجهة نظر الموظفين

بالوكالات البنكية لولاية أم البواقي، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد 2، ديسمبر 2012، الجزائر، ص: 58

⁵ وعود كاتب الأنباري، السداد الإلكتروني، مجلة رسالة الحقوق، العدد الخاص بحوث المؤتمر القانوني السابع، 2010، جامعة كربلاء، ص: 58.

⁶ صلاح إلياس، مرجع سابق، ص: 9.

⁷ - محمود محمد أبو فروة، الخدمات البنكية الإلكترونية عبر الأنترنت، دار الثقافة، الطبعة الأولى، عمان الأردن، 2009، ص 63.

⁸ - صلاح إلياس، مرجع سابق، ص: 12.

⁹ جلال عايد شورى، وسائل الدفع الإلكترونية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 59.

¹⁰ عبد القادر خليل، مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي مفاهيم أولية وتطبيقات حول النقود والنظريات النقدية، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2012، ص 92.

- ¹¹ جلال عايد الشوى، مرجع سابق، ص 59.
- ¹² نورا صباح عزيز الجزائري، اثر استعمال النقود الإلكترونية على العمليات المصرفية، مذكرة ماجستير في القانون تخصص القانون الخاص، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن، 2011، ص 39.
- ¹³ عبد القادر خليل، مرجع سابق، ص 93.
- ¹⁴ محفظة النقود الإلكترونية، متوفر على الموقع:
<http://www.asir.me/showthread.php?t=31501>
- ¹⁵ عنان فاروق غندور، طرائق السداد الإلكتروني وأهميتها في تسوية المدفوعات بين الأطراف المتبادلة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد الأول، 2012، ص 579.
- ¹⁶ أحمد محمد غنيم، التسويق والتجارة الإلكترونية، المكتبة العصرية، مصر، 2010، ص 247.
- ¹⁷ يوسف حسن يوسف، التسويق الإلكتروني، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، الطبعة الأولى، 2012، ص: 171.
- ¹⁸ السيد أحمد عبد الخالق، التجارة الإلكترونية والعمولة، دار المنظومة العربية للتنمية الإدارية، الأردن، الطبعة الثانية، 2008، ص: 166.
- ¹⁹ محمد حسين الوادي، بلال محمد الوادي، المعرفة والإدارة الإلكترونية وتطبيقاتها المعاصرة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2011، ص: 88.
- ²⁰ محمود محمد أبو فروة، مرجع سابق، ص، ص: 55، 56.
- ²¹ محمد محمود أبو فروة، مرجع سابق، ص: 56.
- ²² نوال بن عمارة، وسائل الدفع الآفاق والتحديات، مداخلة ضمن الملتقى الدولي للتجارة الإلكترونية، 15-16-17 مارس، ورقلة الجزائر، 2004، ص، ص: 12-13.
- ²³ محمد حسين الوادي، بلال محمد الوادي، مرجع سابق، ص: 91.
- ²⁴ باسم أحمد المبيضين، التجارة الإلكترونية، دار جليس الزمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2010، ص- ص: 126.
- ²⁵ عبد الرزاق بوعزيز، بعيليش حرمة، أهمية تطوير أساليب الدفع الإلكتروني في ترقية ودفع الاقتصاد الافتراضي في الدول النامية، الملتقى العلمي الدولي الخامس حول الاقتصاد الافتراضي وانعكاساته على الاقتصاديات الدولية، لمركز الجامعي بخميس مليانة، 13، 14 مارس 2012، ص: 3.
- ²⁶ سامح عبد المطلب عامر، علاء محمد سيد قنديل، التسويق الإلكتروني، دار الفكر ناشرون وموزعون، الأردن، الطبعة الأولى، 2012، ص: 380.
- ²⁷ باسم أحمد المبيضين، مرجع سبق ذكره، ص: 130.

²⁸ سامر مصطفى، رهدف بدران تعلقو، أثر الخدمات المصرفية الإلكترونية على جودة الخدمة (دراسة تطبيقية)، مجلة الإدارة والاقتصاد، عدد95، 2013، ص: 282.

²⁹ عبد الحميد برحومة، صورية بوطرفة، النقود الإلكترونية والأساليب البنكية الحديثة فى الدفع والتسديد مخاطرها وطرق حمايتها، الملتقى العلمى الرابع، عصره نظام الدفع فى البنوك الجزائرية وإشكالية اعتماد التجارة الإلكترونية فى الجزائر، عرض تجارب دولية، 26، 27 أبريل 2011، الجزائر، ص: 8.

³⁰ المرجع نفسه، ص: 8.

³¹ الزين منصورى، وسائل وأنظمة الدفع والسداد الإلكتروني عوامل الانتشار وشروط النجاح، الملتقى العلمى الدولى الرابع، عصره نظام الدفع فى البنوك الجزائرية وإشكالية اعتماد التجارة الإلكترونية فى الجزائر عرض تجارب دولية، 26، 27 أبريل، 2011، الجزائر، ص: 4.

³² الزين منصورى، مرجع سبق ذكره، ص: 4.

³³ شفيقة ضويفى، دور وسائل الدفع الإلكترونية فى تحديث خدمات الجهاز المصرفى دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المدية، (مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير فى قسم العلوم الاقتصادية تخصص: نقود ومالية)، جامعة الدكتور يحيى فارس المدية، الجزائر، 2015، ص: 25.

³⁴ Laws of Malaysia act658 electronic commerce act 2006.